

مدخل مقترح لتطوير دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية (دراسة علي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية)

تحت اشراف

د/ احمد عادل عبدالخالق محمد
مدرس المحاسبة بالكلية
كلية التجارة - جامعة

أ.م.د/ سماح طارق احمد حافظ
أستاذ المحاسبة المساعد بالكلية
كلية التجارة - جامعة المنصورة
المنصورة

المبروك فرج عوض حسن - باحث ماجستير

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مدخل مقترح لتطوير دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية وذلك بدراسة وتحليل وتقييم الاساليب الوصفية والكمية ومنها نموذج (بوكس وجينكينز) ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم قائمة استقصاء تم توجيهها لبعض المدراء الماليين في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية و نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية ، بهدف اختبار فروض الدراسة. وتوصلت الدراسة الي ان استخدام الاساليب الكمية تساعد في التعرف علي الضعف والقوة بالقوائم المالية المرحلية لتحسين عمل المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية ، يتميز نموذج (بوكس وجينكينز) بتوفير الدقة المطلوبة في مجال التنبؤ بالأرباح وتقييم الاسهم في سوق الاوراق المالية. وأوصت الدراسة بالمدخل المقترح في تطوير دور المراجع الخارجي باستخدام الاساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية، وحث الجهات الحكومية ومكاتب المراجعة الخاصة علي استخدام الاساليب الكمية وبصفة خاصة نموذج بوكس وجينكينز في فحص القوائم المالية المرحلية.

Abstract:

This study aimed present the analysis and evaluation of Descriptive methods and quantitative methods, the model (Box-Jenkins) to determine the extent of the possibility used to develop the role of the External Auditor in the examination of periodic financial lists, the list of the survey Addressed some of Libya's financial managers in Listed Companies in the stock market and

the Libyan Accountants and Auditors Association, with a view to test the hypotheses of the study.

The study found That the use of quantitative methods to help identify strengths and weaknesses the lists financial progress to improve the work of the External Auditor in the Role In Auditing Financial Statements, it features a model (Box-Jenkins) to provide the precision required in the forecasting of profits and stock valuation in the stock market.

The study recommended It is proposed to develop the role of the external auditor, using quantitative methods to review of interim financial statements. He urged the government and the special audit on the use of quantitative methods in particular, sample (Box-Jenkins) reviewed interim financial statements.

• المقدمة:-

شهد الاقتصاد الليبي الكثير من التطورات من خلال إتاحة الفرصة أمام المبادرات الفردية، والسماح لخصخصة الكثير من الأنشطة في إطار توسيع قاعدة الملكية، حيث تكونت الكثير من الشركات المساهمة من القطاع الخاص، وأنشئت بعض المصارف الخاصة، كما يجري العمل على خصخصة بعض الشركات العامة، وعلى هذا الأساس؛ فقد كان لزاماً الرفع من مستوى أداء الاقتصاد للتعامل وجود آلية مع هذه التطورات وإتاحة المناخ المناسب للتمويل وتكوين الشركات اللازمة لتسهيل هذه العملية، (أبو فاند و السّير، ٢٠١٤، ص: ١١٢).

من هنا يأتي دور سوق الأوراق المالية الذي من خلاله يتم استثمار هذه الشركات وتمويلها، ويعتبر أحد أركان النظام المالي للشركات تتمثل في القوائم المالية المرحلية بما تمثله هذه القوائم من أهمية، حيث تتمثل في مساعدة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية في سوق الأوراق المالية؛ للوصول إلى اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ومساعدة احتياجات مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر رشداً، (أبو فاند و السّير، ٢٠١٤، ص: ١١٣).

حيث عرف (Bontas,2007, p:1) القوائم المالية المرحلية بأنها قوائم تقدم معلومات مالية عن فترة زمنية أقل من سنة مالية كاملة من خلال قوائم كاملة أو مختصرة.

ينظر لفحص القوائم المالية المرحلية باعتباره عملية منظمة لإجراءات الاستفسار والفحص التحليلي بشأن نظام أعداد القوائم المالية المرحلية وذلك لتحديد ما إذا كانت هذه القوائم في حاجة لعمل تعديلات هامة أو مؤثره عليها لكي تتمشي، وبالتالي تعتبر خدمة تصديقها من جانب المراجع الخارجي، وتوصيل نتائج الفحص- من خلال تقرير الفحص-الي مستخدمى هذه القوائم،(على، ٢٠٠٠، ص:٢٥).

علية يمكن القول إن القوائم المالية تستمد قيمتها وأهميتها من تقرير المراجع الخارجي ، فحاجة الإدارة الى هذه القوائم المالية لخدمة مستخدميها، (Adiloglu and Vuran ,2011, p:38). حيث أصبح المراجع الخارجي يمثل مقدما الدليل القوي على حيادية الأرقام الموجودة فى القوائم المالية المرحلية، (Robu,2012, p:13). فالاعتماد على المبادئ والأسس والمعايير التي تضبط رأي المراجع الخارجي،(Arabi ,2013, p:1). وتجعله يستخدم التقنيات والطرق التي تؤدي إلى توظيف أساليب المراجعة فى التحقق من صحة القوائم،(زلوم، ٢٠١٤، ص:٢٥٤) .

- مشكلة الدراسة:

على الرغم من التطور الكبير الذي شهدته ليبيا فى اغلب القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها تزايد عدد المشروعات الكبيرة وظهور الشركات الاستثمارية وبداية لسوق الأوراق المالية لمزاولة نشاطه الأمر الذي يتطلب توفر الثقة فى البيانات والمعلومات المحاسبية وهذا لا يتأتى إلا من خلال الفحص من قبل شخص مسؤول محايد ألا وهو المراجع الخارجي، (موسى، ٢٠١٣، ص:٢١١).

تعد القوائم المالية المرحلية إحدى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وينبع الطلب عليها من حاجة صانعي القرارات الاقتصادية المختلفة إلى المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم عن المركز المالي ونتائج العمليات التشغيلية للشركات التي تقع فى دائرة اهتماماتهم ، ويقتضي ذلك ضرورة إعداد القوائم المرحلية وإيصالها إلى المستفيدين منها فى التوقيت المناسب وبشكل يسمح بالاستفادة من المعلومات الواردة بها،(الصيح، ٢٠١٦، ص:١٢٦).

اما فيما يتعلق بالقوائم المالية المرحلية فتمثل الهدف من فحصها فى التقرير عما إذا كان هناك أية تعديلات جوهرية علي المعلومات المالية المرحلية أم لا، ولتحقيق

ذلك هذا الهدف نصت الاصدارات المهنية بفحص تلك القوائم علي أن الاساليب المستخدمة في الفحص هي اساليب الوصفية، (ابراهيم، ٢٠٠٠، ص:٤).

طالما أن المداخل الذي يختار المراجع الخارجي لتنفيذ مهمته هو رهن إدارية المنفردة، فمن المتوقع وجود كثيرة يشيع تطبيقها بين ممارسي المهنة لإجراء عملية الفحص القوائم المالية المرحلية، ويمكن القول بان كثرة المداخل المتاحة لإجراء عملية فحص القوائم المالية المرحلية لا تعني في الواقع وجود مدخل صحيح وآخر خاطئ إنما حقيقة بمثابة طرق بديلة يتم للمراجع اختيار انسبها للتطبيق في ضوء اعتبارات عملية عديدة، (فتحي، ٢٠٠٦، ص:٣).

حيث يستخدم المراجع الخارجي أساليب الفحص التحليلي عند قيام بعملية فحص القوائم المالية المرحلية وتتراوح الاساليب بين الاساليب الوصفية والاساليب الكمية ويعاب علي الاساليب الوصفية بأنها تعتمد بشكل اساسي علي التقدير الشخصي لمراجع الخارجي اما الاساليب الكمية فتتميز بالموضوعية وبعدها عن التقدير الشخصي، (سيدي وداود، ٢٠١١، ص:١٩٤).

لقد استدعي هذا التغير المستمر في مختلف عناصر بيئة الشركات فكرة إعادة النظر في منهجية وإجراءات المراجعة بشكل دوري يسمح بمواءمة مختلف العوامل والمتغيرات البيئية مع الممارسة المهنية للمراجعة، وبحيث يمكن استخدامها لتحقيق أغراض المراجعة حيث تم استخدام الإجراءات التحليلية في ظل تغيرات التكنولوجيا في عملية المراجعة. بحيث يقوم المراجع بالتحقق من عدالة البيانات المالية المقدمة له من إدارة الشركات باستخدام إجراءات المراجعة التي تراها مناسبة وضرورية في الظروف المحيطة، ومن هذه أساليب عمل اختبارات جوهرية للحسابات المختلفة والتي تتمثل في فحوصات التفاصيل للعمليات المالية، (سهام، ٢٠١٥، ص:ج).

برغم من هذا التطور إلا ان المراجع مازال لم يعتمد في حكمه وتقديره الشخصي على استخدام الإجراءات التحليلية بجميع أنواعها الإحصائية والرياضية والمالية والتي عند استخدمت فإنها سوف تزيد من فاعلية وكفاءة عملية المراجعة، لان المراجع عند القيام بعملية المراجعة يعتمد على بديته وخبرته في التحليل، مما قد يجعل النتائج مرتبطة بالحكم الشخصي للمراجع أكثر من ارتباطها بدقة الأسلوب المتبع. وبالنظر إلى واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا والذي تناولته العديد من الدراسات والبحوث وأشارت جميعها إلى قصورها على جميع المستويات سواء كان ذلك على

مستوى مبادئ وقواعد المحاسبة المالية أو معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني أو على المستوى التنظيمي للمهنة بشكل عام، (موسي، ٢٠١٣، ص: ٣١١).

بالتالي يمكن تحديد مشكلة الدراسة في أن الفترة الزمنية المتاحة لمراجع الخارجي للقيام بعملية الفحص قصيرة، إضافة الي وجود بعض نقاط الضعف في الاساليب المستخدمة في عملية الفحص القوائم المالية المرحلية، مما يجعلنا نتجه نحو الاساليب الكمية المتقدمة، لما تتميز به من موضوعية وملاءمة لطبيعة القوائم المالية المرحلية ودورها في رفع كفاءة وفاعلية عملية الفحص وتوفيرها للجهد والوقت وبالتالي توفير تكلفة عملية فحص القوائم المالية المرحلية، (سيدي وداود، ٢٠١١، ص: ١٩٤).

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

- هل هناك أهمية لتحسين دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية؟
- ما هو دور الاساليب الوصفية لتحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية؟
- ما هو دور الاساليب الكمية على تحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية؟
- هل هناك حاجة لتطوير دور المراجع الخارجي واستخدام نموذج (بوكس وجينكينز) لتوفير أدلة كافية وملائمة في فحص القوائم المالية المرحلية؟

● أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في استخدام الاساليب الكمية واستخدام نموذج (بوكس وجينكينز) لفحص القوائم المالية المرحلية في حصوله على أدلة إثبات كافية وملائمة بصحة القوائم المالية المرحلية وذلك نتيجة لحدثة التجربة الليبية في أعداد وفحص تلك القوائم ، وأهمية المراجع الخارجي عند إصدار تقريره عن القوائم المرحلية لمستخدميها. من حيث ان التوجهات الحالية للشركات الليبية لتحقيق متطلبات سوق الليبي للأوراق المالية التي تلتزم بموجبها الشركات المدرجة فيه بتقديم تقارير عن القوائم المالية المرحلية.

● أهداف الدراسة: ترجع أهداف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- ١- التعرف على طبيعة فحص القوائم المالية المرحلية والإصدارات المهنية المرتبطة بها .

- ٢- التعرف على مدى توفر الخصائص المطلوبة في دور المراجع الخارجي عند استخدام إجراءات التحليلية الكمية باعتباره قناة الاتصال الرسمية بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية المرحلية.
- ٣- التعرف على اساليب الفحص التي يمكن استخدامها في فحص القوائم المالية المرحلية وواجه النقص والقصور.
- ٤- دراسة وتحليل وتقييم الاساليب الكمية، ونموذج (بوكس وجينكينز) للوقوف على مدى إمكانية استخدامها في فحص القوائم المالية المرحلية.

• فروض الدراسة

- في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها يتم اشتقاق وصياغة فروض الدراسة كما يلي:
- ١- لا توجد فروق (ذات دلالة إحصائية) بين أهمية تحسين دور المراجع الخارجي وفحص القوائم المالية المرحلية.
 - ٢- لا توجد فروق (ذات دلالة إحصائية) بين دور الاساليب الوصفية وتحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية.
 - ٣- لا توجد فروق (ذات دلالة إحصائية) بين دور الاساليب الكمية وتحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية.
 - ٤- لا توجد فروق (ذات دلالة إحصائية) بين الحاجة لتطوير دور المراجع الخارجي واستخدام نموذج (بوكس وجينكينز) لتوفير أدلة كافية وملائمة لفحص القوائم المالية المرحلية.

• حدود الدراسة

ينحصر مجتمع الدراسة على الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبية، وكذلك نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية، حيث تم اختيار عينة الدراسة على جزء من مجتمع الدراسة، وذلك بسبب ما تمر به البلاد من ظروف الحرب فإنه لا يمكن الوصول الي كل هذه الشركات.

• متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:-

المتغير التابع :

دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية.

المتغيرات المستقلة :

أهمية تحسين أداء المراجع.

استخدام الأساليب الوصفية في تحسين أداء المراجع.

استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المراجع.
استخدام نموذج بوكس وجينكينيز لتوفير أدلة كافية وملاءمة في
فحص القوائم المالية المرحلية.

- **منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على منهجين وهما:
 - **استخدام المنهج الاستقرائي:** لبيان تطوير دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية للشركات المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية، بمسح وتجميع المعلومات الثانوية عن طريق الكتب، والمراجع العلمية، والأبحاث المنشورة في دوريات محكمة، والإصدارات المهنية التي تناولت الموضوع الدراسة، وذلك بهدف بناء الاطار النظري للدراسة.
 - **استخدام المنهج الاستنباطي:** ووفقا لهذا المنهج يتم اختبار فروض الدراسة، وذلك بتصميم استبانة لجمع البيانات الاولية المتعلقة بالدراسة، وذلك بعد الرجوع الي الاطار النظري ونتائج الدراسات السابقة من موضوع الدراسة
- **الدراسات السابقة:** وسيتم عرضها كما يلي:

المجموعة الأولى: الدراسات المرتبطة بالقوائم المالية المرحلية

١- دراسة (Qabajeh et.al, 2012) بعنوان:

" The Effect Of Interim Financial Reports Announcement On Stock Returns :Empirical Study On Jordanian Industrial Companies "

" اثر اعلان التقارير المالية المرحلية على عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية "

تهدف هذه الدراسة الى أثر القوائم المالية المرحلية على عوائد الأسهم خلال تاريخ الإعلان، والعلاقة الإحصائية بين حجم التداول، والأرباح وعوائد الأسهم لعينة من الشركات الصناعي المدرجة في بورصة عمان خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١. وتم استخدام نماذج الانحدار متعددة للتليل العلاقة.

توصلت الدراسة الي ان هناك علاقة إيجابية بين إعلان القوائم المالية المرحلية وعوائد الأسهم خلال تاريخ الإعلان، وهناك علاقة إيجابية بين عوائد الأسهم وحجم التداول، وهناك أيضا علاقة ضئيلة بين الأرباح وحجم التداول.

٢- دراسة (سلطان، ٢٠١٣) بعنوان:

"القوائم المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والإفصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (34) دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية الأهلية"

تهدف هذه الدراسة الى بيان كيفية إعداد القوائم المالية المرحلية من قبل المصارف التجارية مع توضيح الحد الأدنى لمحتوى وشكل هذه القوائم، وتحديد البيانات التي تتضمنها القوائم المالية المرحلية، ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض عن طريق توفير البيانات اللازمة بالدقة والتوقيت المناسب، وذلك بدراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية الأهلية. من خلال اختبار الفرض التالي:-

ان عدم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي (34) في اعداد القوائم المالية المرحلية يؤدي الى عدم استيفاء تلك القوائم لمتطلبات القياس والافصاح مما يضلل مستخدمي تلك القوائم.

وتوصلت هذه الدراسة الي أن القوائم المالية المرحلية المعدة من قبل المصارف التجارية لا يتوفر فيها الحد الأدنى من الإفصاح ، بمعنى آخر عدم احتواء القوائم المالية المرحلية على الملاحظات التفسيرية المرفقة التي تبين الإجراءات والسياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد هذه القوائم، وكل هذا يؤدي إلى عدم فهم محتويات هذه القوائم من قبل المستخدمين وبالتالي يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف المراد تحقيق من إعداد القوائم المالية المرحلية و إمداد المستخدمين بالمعلومات اللازمة بالسرعة والدقة اللازمة للأغراض اتخاذ القرارات.

بمعنى عدم توفير معلومات دورية خلال مراحل متقاربة للأغراض اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة والتي تؤثر على المشروع الاقتصادي. وكذلك عدم اعتماد هذه القوائم من قبل مكاتب وشركات المراجعة الخاصة للأغراض المراجعة وهذا يؤدي إلى عدم إعطاءها الأهمية اللازمة من ناحية الإعداد والعرض والإفصاح.

٣- دراسة (أبو فاند و السثير، ٢٠١٤) بعنوان:

"مدى إمكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية"

تهدف هذه الدراسة الى محاولة وضع إطار فكري للقوائم المالية المرحلية، من خلال تجميع ما جاء في الأدب المحاسبي، فيما يتعلق بتاريخ إعداد القوائم المالية المرحلية والعوامل التي أسهمت في تطورها، ومعرفة مدى توفر متطلبات إعداد القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الليبية المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية، وأيضاً معرفة أهم الصعوبات التي تواجه إعداد القوائم المالية المرحلية، واقتراح الحلول المناسبة لها، من خلال اقتراح

إجراءات تكفل تحسين القوائم المالية المرحلية وتطويرها، وكذلك معرفة مدى اتصاف المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المرحلية بالخصائص النوعية لجودة من خلال الدراسة الميدانية للمؤسسات الليبية المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية، وذلك من خلال اختبار الفروض التالية:-

- هناك إمكانية لإعداد القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية، وفقا لما جاء في المعيار الدولي رقم (34)، وبما يتوافق مع الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية
- هناك اتفاق من فئات عينة البحث، حول أهم الصعوبات التي تعرقل عملية إعداد القوائم المالية المرحلية، بما يتفق مع المعيار الدولي رقم (34) بشأن القوائم المالية المرحلية
- هناك اتفاق من قبل فئات عينة البحث حول أهم الوسائل التي تكفل إعداد القوائم المالية المرحلية، بما يتفق مع المعيار الدولي رقم (34) بشأن القوائم المالية المرحلية

وتوصلت هذه الدراسة الي أن المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المرحلية يتصف بخصائص جودة المعلومات المحاسبية، لاسيما مع خاصيتي التوقيت المناسب، والدقة. أظهرت نتائج الدراسة كذلك وجود العديد من الصعوبات التي تؤثر على صحة، ودقة إعداد القوائم المالية المرحلية، وقابليتها للمقارنة وتتمثل هذه الصعوبات في: صعوبة تحديد المدخل الملائم وجود عدد من الوسائل التي يمكن من خلالها إعداد القوائم المالية المرحلية بالصورة المطلوبة، وكذلك إلزام الشركات، وخاصة تلك المدرجة في سوق الأوراق المالية بإعدادها، وتنشيط سوق المال؛ ليقوم بوظيفته بشكل فعال، وتوعية المتعاملين في السوق الليبي للأوراق المالية بأهمية إعداد القوائم المالية المرحلية.

وأوصت الدراسة الي أن أهمية قيام الشركات، وبخاصة تلك المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية، بإعداد القوائم المالية المرحلية، على أساس ربع سنوي (كل ثلاثة أشهر)، وأن يتم نشرها خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما، من تاريخ الانتهاء من إعدادها.

٤- دراسة (المزوري، ٢٠١٥) بعنوان:

"قياس مستوى التمثيل الصادق للتقارير المالية المرحلية في إطار المعايير المحاسبية -دراسة تطبيقية"

تهدف هذه الدراسة الي تحليل العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والقوائم المالية المرحلية، وقياس مستوى التمثيل الصادق في القوائم

المالية المرحلية في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للقيام بدراسة تطبيقية في البيئة العراقية، لتعرف على أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) الخاص بالقوائم المالية المرحلية على مستوى التمثيل الصادق في تلك القوائم. ويتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات العراقية المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية والخاضعة لهيئة الأوراق المالية في العراق، ويتم ذلك من خلال دراسة الفرض التالي:- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (34) الخاص بالقوائم المالية المرحلية على مستوى التمثيل الصادق لتلك القوائم. وتوصلت هذه الدراسة الي ان عملية القياس في القوائم المالية المرحلية هي العملية التي يتم بمقتضاها عملية القياس الكمي للمعطيات المالية والإنتاجية والإدارية اللازمة لإعداد القوائم المالية المرحلية لتعبير عن صورة النشاط في فترة اقل من سنة. والقوائم المالية المرحلية هي احدى وسائل الإفصاح المحاسبي التي يتم اللجوء اليها من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في : تحقيق كفاية المعلومات المحاسبية، والتوقيت الأفضل لمستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال توفير معلومات عن نتائج عمل النشاط قبل الوصول الي نهاية العام وباستخدام القوائم مالية شاملة خاضعة للمعايير المحاسبية الدولية.

المجموعة الثانية: الدراسات المرتبطة بفحص القوائم المالية المرحلية

٥- دراسة (فتحي، ٢٠٠٦) بعنوان

"قياس مدي تأثير قدرة مراقبي الحسابات علي القيام بالمتطلبات المهنة لفحص القوائم المالية المرحلية -دراسة تحليلية ميدانية"

تهدف هذه الدراسة الي تفعيل دور المراجع في دعم مصداقية القوائم المالية المرحلية من خلال المعايير التي تحكم أداء المعايير التي تحكم أداء المراجع في هذا الصدد، وتحديد متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المرحلية مع تحديد مدي إمام ووفاء مراقبي الحسابات بهذه المتطلبات، وكذلك دراسة وتحليل كيفية أداء المراجعين في مصر لمهنة المراجعين في مصر لمهمة المراجعة المرحلية للقوائم المالية واختيار مدي توافق مفاهيمهم وممارستهم في هذا المجال مع عرض الدراسة التحليلية لدور المراجعين في هذا الصدد. وكذلك تحديد مدي وجود فجوة توقعات بين كل من المراجعين والمستخدمين فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية المرحلية. ويتم ذلك من خلال اختبار الفروض التالية:-

- لا يوجد اختلاف معنوي بين اراء عينة الدارسة حول الاهمية النسبية لأهداف وأهمية القوائم المالية المرحلية.

- لا توجد فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة حول العوامل التي تؤثر علي فحص القوائم المالية المرحلية.
- لا يوجد تأثير معنوي بين المتطلبات المهنية لفحص القوائم المالية المرحلية (المراحل - الاساليب) وقدرة المراجع الخارجي.
- لا توجد فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة حول عناصر الاهتمام بالطلب علي فحص القوائم المالية المرحلية.

وتوصلت هذه الدراسة الي ان الإصدارات المهنية بنوعيتها، تقدم إطار متقدماً ومتطوراً ومتكاملاً لفحص القوائم المالية المرحلية، وان هذا الإطار بشقيه المحاسبي والمهني يلائم بيئة الممارسة المهنية في مجال فحص القوائم المالية المرحلية، ويمثل الإفصاح المحاسبي المرحلي دور هاماً في تحقيق عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وبالتالي زيادة حجم المعلومات لسوق راس المال. وأيضا يعتبر عنصر التوقيت المناسب من أهم عناصر جودة المعلومات المنشورة حيث تساعد المستثمر على تعديل توقعاته عن عوائد الاستثمار ودرجة المخاطر المحيطة بها.

٦- دراسة (درويش، ٢٠١٢) بعنوان:

" إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة- دراسة تطبيقية على البنوك وشركات"

تهدف هذه الدراسة الي تصميم اطار مقترح لفحص القوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة الخاصة بأعداد وعرض القوائم المالية المرحلية من ناحية، وفحص القوائم والتقارير عنها من ناحية أخرى. والتأكيد من تطبيق متطلبات هذا الإطار المقترح في فحص القوائم المالية المرحلية لشركات المساهمة العامة الاردنية، من خلال الاطلاع على مجموعة من القوائم المالية المرحلية لقطاعي البنوك وشركات التأمين المقيدة ببورصة عمان.

وتوصلت هذه الدراسة بانه قطاع البنوك الأردني يقوم بنشر القوائم المالية المرحلية كل ثلاثة اشهر من كل عام، في حين يقوم قطاع التأمين يقوم بنشر القوائم المالية المرحلية كل ستة اشهر من كل عام. حيث يوجد التزام واضح وصريح من جانب الادارة في كل بنك أو شركة تأمين بإعداد وعرض القوائم المالية المرحلية وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٣٤. وتؤكد كل تقارير الفحص لمراجعي الخارجي المنشورة في قطاعي البنوك و التأمين، وأن المراجع يؤدي دورها في فحص القوائم المالية المرحلية بالفحص والتقرير عنها. وان فحص القوائم المالية المرحلية عملية منتظمة تبدأ أساس بالتخطيط لعملية الفحص، مروراً بالإجراءات التحليلية، وتنتهي بأعداد تقرير الفحص.

المجموعة الثالثة: الدراسات المرتبطة بالاساليب الكمية والاجراءات التحليلية

٧- دراسة (موسى، ٢٠١٣) بعنوان

"إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"
تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين إجراءات المراجعة التحليلية والحكم الشخصي للمراجع، وإلقاء الضوء على إجراءات المراجعة التحليلية باعتبارها أحد معايير المراجعة المهنية من حيث مفهومها وأهميتها وأساليبها وعلاقتها بترشيد الحكم الشخصي للمراجع وكذلك استخدام الحكم الشخصي عند تنفيذ إجراءات المراجعة، ومن ثم يتم تقديم بعض المقترحات التي قد يكون لها أثر على تطوير مهنة المراجعة في ليبيا.

وتوصلت هذه الدراسة الي معرفة دور إجراءات المراجعة التحليلية في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع والتي من خلالها يتم تحسين جودة الأداء المهني، وقد اتضح من خلال الدراسة أن للحكم الشخصي دوراً كبيراً وهاماً لكل المهن والتي من بينها مهنة المراجعة، وخاصة في تحديد البيانات الملائمة لاتخاذ القرار وطريقة الحصول على تلك البيانات، والتي تهدف بالأساس إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية، وذلك باستخدام الأساليب الكمية الرياضية والإحصائية والمالية، لتساعده على ترشيد حكم المراجع الشخصي.

وأوصت هذه الدراسة الي ضرورة استخدام إجراءات التحليلية من قبل المراجع لترشيد حكمه الشخصي عند المراجعة وتقييم الأدلة، وهذا سوف يؤدي إلى اتخاذ القرار الصحيح من قبل المراجع واستخدام الإجراءات التحليلية تؤدي الي نتائج المقارنة بين الأرصدة الفعلية والأرصدة المعيارية، وهذا يؤدي إلى ترشيد الحكم الشخصي للمراجع أثناء قيامه بعملية المراجعة.

٨- دراسة (نور الدين والهام، ٢٠١٣) بعنوان

"استخدام الاساليب الكمية في المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد قرار

المراجع"

تهدف هذه الدراسة الي التعرف علي الاساليب الكمية المستخدمة في المراجعة التحليلية وهذه الاخيرة تعتبر وسيلة يستخدمها المراجع الخارجي للتعرف علي المؤشرات الخاصة بالشركة مقارنة بفترات سابقة أو مقارنة بشركات أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال.

وتوصلت هذه الدراسة الي مجموعة من النتائج تتضمن أن الاجراءات التحليلية دراسة مقارنة لمعلومات الشركة المالية مع المعلومات المقارنة غيرها لمعرفة

أرصدة معينة أو نتائج محددة ومقارنتها مع واقع الشركة التي تتم مراجعتها، ثم وضع فروض تفسر الانحرافات واتخاذ إجراءات للتحقق منها، وتستعمل الاجراءات التحليلية لغرض مساعدة المراجع الخارجي في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المنوي القيام بها.

٩- دراسة (غزال وزناتي، ٢٠١٥) بعنوان

استخدام الأساليب الكمية في تطوير الفحص الضريبي في جمهورية مصر العربية

تهدف هذه الدراسة الى تقييم اساليب ومشاكل الفحص الضريبي التي يمارسها مأموري الضرائب في البيئة الضريبية المصرية، وتقديم إطار مقترح يهدف الي تطوير كفاءة الاساليب الحالية للفحص الضريبي وعلاج المشاكل التي تواجهها عملية الفحص الضريبي. ولقد ركز الدراسة علي استخدام بعض الاساليب الاحصائية والنسب المالية، حيث ودت فرضيات الدراسة: استخدام الاساليب الكمية والاساليب المراجعة الحديثة وتطبيقها مثل النسب المالية في مجال الفحص الضريبي من شأنها أن تطوير الفحص الضريبي وزيادة كفاءته. استخدام الاساليب الاحصائية سوف تؤدي الي تطوير الفحص الضريبي وزيادة فاعلية

وتوصلت الدراسة الي تحديد مدي إمكانية الاخذ بدفاتر الممول أو رفضها، وتحديد مدي معقولية الارقام الواردة في إقرار الممول، والمحافظة علي صحة استحقاقات مصلحة الضرائب والعدالة في الفحص الضريبي وسرعة الفحص وقلة الاحالة الي لجان الطعن والمحاكم المختصة.

١٠- دراسة (أبراهيم، ٢٠٠٠) بعنوان:

"استخدام الأساليب الكمية في تدعيم إجراءات فحص القوائم المالية الفترية - دراسة تطبيقية"

تهدف هذه الدراسة الي التعرف على طبيعة فحص القوائم المالية المرحلية، وإصدارات المهنية المرتبطة بيها، وكذلك دراسة وتحليل وتقييم الأساليب الكمية ونموذج (بوكس وجينكينز) للوقوف على مدي إمكانية تطبيقها في فحص القوائم المالية المرحلية" دراسة تطبيقية" حيث كان مجتمع الدراسة (شركة النيل ، والاهرام ، والاسكندرية)، وسيتم اختبار ذلك من خلال الفروض التالية:-

● لا يوجد قصور في اساليب الفحص التحليل التقليدية للحكم علي مدي معقولية قيم بنود القوائم المالية المرحلية بشكل موضوعي

- استخدام نموذج (بوكس وجينكينز) لا يحقق موضوعية وفاعلية فحص بنود القوائم المالية المرحلية
- استخدام نموذج (بوكس وجينكينز) لا يدعم إجراءات فحص القوائم المالية المرحلية.

وتوصلت هذه الدراسة الي ان تم اختبار الفرض الاول وتبين رفض هذا الفرض وذلك نظرا الاعتماد تلك الاساليب علي التقدير الشخصي . ام الفرض الثاني تبين رفض هذا الفرض فهذا النموذج يؤدي تطبيقه الي التحديد بموضوعية لماهية البنود التي تحتاج الي الفحص من جانب المراجع الخارجي ام الفرض الثالث تبين رفض هذا الفرض فهذا النموذج يؤدي الي تقليل نطاق الفحص، وبالتالي تدعم إجراءات الفحص لإمكانية تطبيق الأساليب الكمية في التنبؤ بقيم بنود القوائم المالية المرحلية الأغراض الفحص حيث يؤدي تطبيقه الي التحديد بموضوعية.

في ضوء الدراسات السابقة التي تم ذكرها يمكن استخلاص عدة نتائج تتمثل في الآتي:-

اتجهت العديد من الدراسات السابقة لتحديد جودة محتوى المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المرحلية وعلاقتها بالقرارات الاستثمارية الخاصة بالأوراق المالية مع التعرف على أثر إعداد ونشر هذه القوائم المالية المرحلية على حركة أسعار الأسهم. وذكرت بعض الدراسات السابقة أنه يجب تتوفر في المعلومات المحاسبية عدة معايير لزيادة فاعليتها في الوفاء باحتياجات المستثمرين منها: الموضوعية والقابلية للفهم.

حيث ان القوائم المرحلية تساعد في تقييم الأداء الفعلي للشركة، وتوفر المعلومات للمستثمرين في الوقت المناسب، وتناولت بعض الدراسات عملية الإفصاح المحاسبي بشكل عام و ذلك نظراً لقصور الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية السنوية المنشورة، حيث كان هناك ضرورة ملحه للإفصاح وذلك من خلال إعداد ونشر قوائم مالية مرحلية (ربع سنوية) حيث أن الإفصاح المرحلي يلعب دورا هاما في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة حجم المعلومات في سوق راس المال.

ذكرت الدراسات السابقة أن عند فحص القوائم المالية المرحلية تستخدم العديد من الاجراءات والاساليب لفحص القوائم لتطوير دور المراجع الخارجي ، وذلك باستخدام بعض النماذج و الإجراءات الفنية التي يمكن استخدامها من أجل اكتشاف

الغش والأخطاء، ومدى إلتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية، وكذلك استخدام الإجراءات التحليلية ودورها في ترشيد رأي المراجع. علىية فإن الفجوة البحثية هي تقديم مدخل مقترح لتطوير دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية، وذلك بدراسة وتحليل وتقييم الأساليب الوصفية والكمية منها نموذج (بوكس وجينكينز) لتحسين عمل المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية، وسبب لذلك في كونها طبقت في بيئة مختلفة عن الدراسات السابقة، وأيضاً في معالجة موضوعاً على قدر كبير من الأهمية وهو تطوير مهنة المراجعة الخارجية في ليبيا، ولحد من مخاطر التصرفات غير القانونية في القوائم المالية المرحلية.

• خطة الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وسعيها لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم تقسيم خطة

الدراسة كالآتي:

الاطار العام للدراسة

المبحث الأول : محددات أعداد القوائم المالية المرحلية في اطار المعايير المحاسبية

أولاً: أسس إعداد القوائم المالية المرحلية في اطار الإصدارات و المعايير المهنية

١/١/١ إصدارات مجلس مبادئ المحاسبة ٢/١/١ إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية ٣/١/١ إصدارات لجنة معايير المحاسبة الدولية ٤/١/١ إصدارات لجنة بورصة الأوراق المالية بنيويورك ٥/١/١ إصدارات لجنة معايير المراجعة

٦/١/١ إصدارات مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي.

ثانياً: ماهية وطبيعة القوائم المالية المرحلية

١/٢/١ مفهوم القوائم المالية المرحلية. ٢/٢/١ أهمية القوائم المالية المرحلية. ٣/٢/١ أهداف القوائم المالية المرحلية. ٤/٢/١ تحديد المداخل أعداد القوائم المالية المرحلية

٥/٢/١ خصائص القوائم المالية المرحلية.

المبحث الثاني : المدخل المقترح لتطوير الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية لتطوير دور المراجع الخارجي

أولاً: طبيعة الفحص المحدود القوائم المالية المرحلية

١/١/٢ مفهوم فحص القوائم المالية المرحلية

٢/١/٢ أهمية و أهداف فحص القوائم المالية المرحلية

٣/١/٢ الحاجة الي فحص القوائم المالية المرحلية

٤/١/٢ العوامل المؤثرة الي فحص القوائم المالية المرحلية

٥/١/٢ الشروط التي يجب توفيرها في إجراءات الفحص

٦/١/٢ دور المراجع الخارجي في القوائم المالية المرحلية.

ثانياً: الأساليب الفعلية والإجراءات التي يمكن استخدامها في الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية

١/٢/٢ الإجراءات التي يمكن استخدامها في الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية.

٢/٢/٢ استخدام الاساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية.

٣/٢/٢ استخدام اسلوب نموذج بوكس وجينكينز في فحص القوائم المالية المرحلية.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية على الشركات الليبية

أولاً: نبذة مختصرة عن نشأة سوق المال الليبي

ثانياً: التحليل الميداني للبيانات ونتائج الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة وأهميته، وبالإضافة إلى ما سبق تم تقسيمه إلى التالي:

المبحث الاول

محددات أعداد القوائم المالية المرحلية في اطار المعايير المحاسبية

تشكل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها وسيلة الإبلاغ الرئيسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، وتعتبر القوائم المالية السنوية المراجعة هي الوسيلة الأولى التي يعتمد عليها متخذي القرارات الاقتصادية، (الخطيب، ٢٠٠٩، ص:٢).

نظراً للتغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها الشركة فإنها لم تعد تكتفي بإصدار القوائم السنوية، فقد تزايدت الحاجة لوجود معلومات تغطي فترات أقصر من سنة واحدة، ومن هنا تستمد القوائم المالية أهميتها حيث أنها تبقى مستخدمى المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري، (باعكضة، 2012، ص: ٢٤).

حيث تتمتع به القوائم المرحلية من أهمية قصوى على مستوى المستثمرين والأسواق

المالية وشركات الدولية والمحلية، ونظرا لأهمية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المرحلية، وعلية يتضمن هذا المبحث التالية:
أولاً: أسس إعداد القوائم المالية المرحلية في اطار الإصدارات والمعايير المهنية:-

تعتبر المعايير المحاسبية أحد أهم المجالات التي تدخل من خلالها الهيئات التنظيمية في العمل المحاسبي، حيث تصدر هذه المعايير ممن قبل منظمات حكومية أو يتم إصدار المعايير من قبل منظمات مهنية، (عوض، ٢٠١١، ص، ٩١). طبقا لما أصدرته المجمع والهيئات المهنية من إرشادات وتوجيهات في هذا الشأن على النحو التالي:-

١/١/١ إصدارات مجلس مبادئ المحاسبة

"Accounting Principles Board"

يعتبر مجلس مبادئ المحاسبة من أول المنظمات المهنية التي اهتمت بدراسة القوائم المالية المرحلية، حيث أصدر المجلس الراي(28) عام ١٩٧٣ بعنوان (التقرير عن القوائم المالية المرحلية)، وكان الهدف من هذا الراي توضيح كيفية تطبيق المبادي المحاسبية المتعارف عليها عند أعداد القوائم المالية المرحلية، (الحداد، ٢٠٠٩، ص: ٦٣).

٢/١/١ إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية

Financial Accounting Standards Board

جاء مجلس معايير المحاسبة المالية ليحل محل مجلس مبادي المحاسبة وذلك عام ١٩٧٣ وقام بأدراج موضوع القوائم المالية المرحلية في جدول أعماله. كما تناول موضوع القوائم بالدراسة في مذكرته الإيضاحية في مايو ١٩٧٨ في بحث بعنوان Memorandum On: Interim Financial Accounting The Discussion Reporting ولقد قام المجلس بدراسة المشاكل المرتبطة بالقوائم المالية المرحلية وأوصي المجلس في النهاية باتباع مدخل المشترك عند أعداد القوائم المرحلية ، (Butler et .at, 2007, p: 122).

٣/١/١ إصدارات لجنة معايير المحاسبة الدولية

International Accounting Standards Committee

تأسست هذه اللجنة في سنة ١٩٧٣ بموجب اتفاقية تمت بين هيئات مهنة المحاسبة في عدد دول وهي(أستراليا- إيرلندا- المملكة المتحدة – الولايات المتحدة الأمريكية- ألمانيا- اليابان- المكسيك- فرنسا- كندا- هولندا)، (البيهي، ٢٠٠٣، ص: ٣٠٣).

وقد أهتمت هذه اللجنة بالقوائم المالية المرحلية، حيث أصدرت في عام ١٩٩٨ معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٤) بعنوان "التقرير عن القوائم المالية المرحلية"، وبدا العمل به في يناير عام ١٩٩٩م، وحدد هذا المعيار القوائم المالية التي يجب لن تحتويها القوائم المرحلية هي (IASC No.34) : قائمة المركز المالي المرحلي- قائمة الدخل المرحلية - قائمة التدفقات النقدية المرحلية - قائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية).

٤/١/١ إصدارات لجنة بورصة الأوراق المالية بنيويورك

Securities And Exchange Commission

تأسست هذه اللجنة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٣ كجهاز مستقل ومسئول أمام الكونجرس مباشرة (مجلس النواب الأمريكي) للمساعدة في التنظيم والرقابة على عملية إصدار الأوراق المالية وتداولها، (الناغي، ٢٠٠٢، ص: ٤٥). حيث قامت لجنة خاصة من البورصة الأمريكية للأوراق المالية في عام ١٩٦١م بدراسة القواعد والإجراءات الخاصة بالبورصة واقتراحات التوصيات اللازمة لتطوير وتحسين القوائم المالية، وأوصت اللجنة بإخضاع جميع الشركات الاقتصادية المقيدة بالبورصة الأمريكية للأوراق المالية بإصدار قوائم مالية مرحلية على أساس ربع سنوي ثم وافق مجلس إدارة البورصة الأمريكية للأوراق المالية على تلك التوصيات في ١٩٦٢، (Butler et.al, 2007, p:184)

٥/١/١ إصدارات لجنة معايير المراجعة

Auditing Standards Executive Committee

ركزت لجنة معايير المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ASEC اهتمامها بدراسة القوائم المالية المرحلية من ناحية الفحص، وإجراءات وأساليب الفحص التي يتعين على المراجع الخارجي استخدامها عند إجراء الفحص للقوائم. وقد أصدرت لجنة معايير المراجعة في عام ١٩٧٥م (Aud SEC) التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي التوصية رقم عنوان (SAS No.10) بعنوان "الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية"، (الحداد، ٢٠٠٩، ص: ٦٨).

نظرا لأهمية هذه القوائم وتقرير الفحص المعد عنها لخدمة سوق المال فقد اهتمت المنظمات المهنية في مجال مهنة المراجعة بهذا الموضوع حيث اصدر مجلس معايير المراجعة التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين معيار لفحص القوائم المالية المرحلية (ISRE.2410) بعنوان "فحص القوائم المالية المرحلية" بواسطة المراجع الخارجي الخاص بالشركة وذلك في يولييه ٢٠٠٥، وكذلك المعيار رقم (ISRE.2400) بعنوان "الارتباط بمهام فحص القوائم المالية المرحلية" ليحل محل

معيار المراجعة الدولي رقم (ISA;910) ليتم تطبيقه في حال الفحص القوائم المالية المرحلية بمعرفة مراجع خارجي مستقل الخاص بالشركة، ويسري تطبيق هذين المعيارين اعتبار من ١٥-١٢-٢٠٠٦، (أحمد، ٢٠٠٧، ص: ٣٨٧).

٦/١/١ إصدارات مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي.

American Institute of Certified Public Accountants

اهتم المجتمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بشكل ملحوظ ومنتزاد بشأن خدمات المراجع الخارجي في مجال فحص القوائم المالية المرحلية من خلال تعدد المعايير التي أصدرها متمثلة في الإصدار بمعيار رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٦، ثم عدل هذا الإصدار بالإصدار بمعيار رقم (٧١) لسنة ١٩٩٢. ويغطي هذا الإصدار كل الجوانب المهنية لفحص القوائم المالية المرحلية، خاصة نطاق الفحص، تفاهم المراجع الخارجي مع العميل، خصائص المعلومات المالية المرحلية من منظور منهي، أهداف الفحص، مواقف المراجع من هيكل المراجعة الداخلية، إجراءات الفحص، اتصال المراجع الخارجي بلجنة المراجعة، وأخير تقرير المرتجع الخارجي عن الفحص، (علي، ٢٠٠٠، ص: ٩).

ثم أصدر المعيار رقم (١٠٠) بعنوان القوائم المالية المرحلية الصادر في نوفمبر ٢٠٠٢، ويسري اعتبار من ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢، وقد تضمن المعيار الإرشادات لفحص القوائم المرحلية بما يلبي متطلبات هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) بخصوص هذه القوائم، ثم تلا ذلك صدر تعديل على هذا المعيار في مارس ٢٠٠٣، ويسري تطبيقه اعتبار من ١٥-٩-٢٠٠٣ ويتناول تفصيلا أكثر لكيفية فحص نظم المراجعة الداخلية، وتحديد مدي تأثير أي تغير في نظم المراجعة الداخلية على صدق وسلامة عرض هذه القوائم، (أحمد، ٢٠٠٧، ص: ٣٨٨).

اولا: ماهية وطبيعة القوائم المالية المرحلية

تعد القوائم المالية المرحلية مصدرا هاما للمعلومات نظرا لأهمية ودور تلك القوائم في ترشيد قرارات مستخدميها، وذلك من خلال ما توفره من معلومات محاسبية سريعة ومنظمة وفي التوقيت الملائم لمستخدميها، حيث تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ومتابعة تنفيذ الخطط التي وضعوها وتصحيح مسارها في ضوء المتغيرات التي تقدمها القوائم المالية المرحلية عوضا عن الانتظار الي نهاية العام والإطلاع على المعلومات التي تقدمها القوائم السنوية، (المزوري، ٢٠١٥، ص: ٢٠).

ولإضفاء المزيد من الضوء على طبيعة القوائم المالية المرحلية يمكن عرضه من خلال، العناصر التالية:

١/١/١ مفهوم القوائم المالية المرحلية:- ان القوائم المالية المرحلية على إنها " تلك القوائم التي تغطي مدد زمنية تقل عن سنة مالية واحدة "، كما ذكرت على إنها " مجموعة القوائم المالية التي يتم إعدادها عن مدد زمنية تقل عن السنة المالية وقد تكون تلك المدة ثلاثة أشهر (قوائم مالية ربع سنوية) أو ستة أشهر (قوائم مالية نصف سنوية) (Chan and Wright, 2007, p : 10)

وكما عرفها دراسة (Darjezi and Khansalar, 2013, P:121) ان القوائم المالية المرحلية هي قوائم ملخصة يتم إعدادها غالبا في شكل نصف سنة. ٢/١/١ أهمية القوائم المالية المرحلية:- تتبع أهمية أعداد القوائم المالية المرحلية من حاجة الإدارة المستمرة الي مثل هذه المعلومات لمتابعة أداء الشركة أولا بأول كما تتبع أهمية الإفصاح عنها من حاجة المستثمر للمعلومات الوقتية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى المستوى الداخلي فإن أعداد القوائم المالية المرحلية الأغراض الاستخدام الداخلي بواسطة إدارة الشركة يعدا أمر بديها، فالإدارة تحتاج بصورة مستمرة الي المعلومات وخصوصا المعلومات المالية التي تمكنها من أداء مسؤوليتها في المراجعة الداخلية واتخاذ قراراتها، (أبو الخير، ٢٠٠٢، ص: ٣١٧).

تزداد أهمية القوائم المالية المرحلية من قدرتها على تحديث آخر معلومات لمجموعة القوائم المالية وخصوصا السنوية ، كما ان القوائم المالية المرحلية تؤكد عرض المعلومات المحاسبية بطريقة قابلة للمقارنة ، (Doinea,2008:159) .

٣/١/١ أهداف القوائم المالية المرحلية:- ان الهدف من القوائم المالية المرحلية هو مساعدة المحللين الماليين في تحليل المؤشرات الرئيسية لتعرف على أدائها في السوق والتنبؤ بأرباحها في نهاية العام ومن ثم يمكن زيادة مستوى الإفصاح والشفافية المطلوب في البورصات المختلفة وبناء على ذلك لتوافر الثقة بين الشركة والهيئات الحكومية والجهات المختلفة المستخدمة للقوائم المالية المرحلية، (Tippett,2004,p : 199)

٤/١/١ تحديد مداخل إعداد القوائم المالية المرحلية:- القوائم المالية المرحلية تختلف عن القوائم المالية السنوية وذلك من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها، (Mensah and Werner,2008 , p: 74). ونتيجة لذلك فقد وجدت ثلاث مداخل في قياس المعلومات المرحلية، وهي:-

- المدخل الاستقلالي: طبقا لهذا المدخل يعتبر كل فترة يجب أن تعامل على أنها فترة محاسبية مستقلة بنفس الأسلوب التي تعد بها القوائم السنوية، (Bontaş, 2007, (p: 4).

- **المدخل التكاملية:** طبقا لهذا المدخل يتم النظر الي الفترة المرحلية باعتبارها جزءا مكملًا للسنة المالية، وتتكامل نتائج الفترات المالية المرحلية بحيث تكون في النهاية نتيجة الفترة المالية السنوية، (أبوالمكارم، ٢٠٠٢، ص: ٨٧٩).
- **المدخل المشترك** بموجب هذا المدخل يتم الاعتراف ببعض عناصر الإيرادات والنفقات في المدة المرحلية عند تحققها دون أية محاولة لربطها بالأحداث المتوقع حدوثها خلال الفترة المتبقية من السنة المالية، (أكبر، ٢٠١١، ص: ٤٠).
- ٥/١/١ **خصائص القوائم المالية المرحلية:**- يرى بعض الكتاب والباحثين بأن القوائم المالية المرحلية تتصف بمجموعة من الخصائص التي تميزها بها عن القوائم المالية السنوية هي: (الصيح، ٢٠١٦، ص: ١٣٨).
- تعد خاصية التوقيت الملائم من أهم السمات التي تتميز بها القوائم المالية المرحلية، حيث تعد عن فترة زمنية قصيرة وتنشر بعد فترة زمنية قصيرة وبالتالي توضح أهم التغيرات المادية الموسمية التي قد تحدث أثناء السنة المالية.
- استخدام نفس مبادئ الاعتراف والقياس المستخدمة في إعداد القوائم السنوية عند إعداد القوائم المرحلية يزيد من قابلية هذه القوائم للمقارنة، وبالتالي تكتسب ثقة المستخدمين لها، كما يمكن استخدام سياسات محاسبية مختلفة عند إعداد هذه القوائم عن تلك المطبقة في إعداد القوائم السنوية.
- إمكانية إعداد هذه القوائم في شكل مختصر يحتوي على العناوين الرئيسة والفرعية فقط، بعكس القوائم السنوية التي تكون تفصيلية، كما أننا قد تصدر بشكل مقارن تجميعي، فضلا عن عدم خضوعها لأي إلزام قانوني يخضعها لرقابة مراجع الشركة الخارجي.
- تحتوي القوائم المالية المرحلية على بيانات مالية وغير مالية، وكذلك على السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها، بعكس القوائم المالية السنوية التي تحتوي على بيانات مالية فقط.

المبحث الثاني

المدخل المقترح لتطوير الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية لتطوير دور

المراجع الخارجي

يعتبر فحص القوائم المالية المرحلية بمعرفة المراجع الخارجي، لإضفاء الثقة على ما تحتويه من بيانات ومعلومات تفيد متخذي القرارات خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية، (رياض، ٢٠٠٧، ص: ٣٨٧)

ينقسم هذا المبحث الى الآتي:-

أولاً: طبيعة الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية

يشير الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية الي أداء المراجع الخارجي لبعض وليس كل الإجراءات (مثل الأساليب الكمية) وذلك لفحص عناصر القوائم المالية المرحلية، وذلك بهدف التوصل الي درجة متوسطة من التأكيد بأن القوائم المالية المرحلية محل الفحص لا تحتاج الي إجراء تعديلات جوهرية عليها كي تمشي مع المعايير المحاسبية التي أعدت وفقها، (محمد وراشد، ٢٠١٣، ص: ١٩).
ولإضفاء المزيد على الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية يمكن عرض هذا المبحث من خلال العناصر التالية:-

١/١/٢ مفهوم فحص القوائم المالية المرحلية:

ينظر الي فحص القوائم المالية المرحلية باعتباره خدمة تصديقية وعملية منظمة لأداء إجراءات الاستفسار والفحص التحليلي بشأن نظام إعداد ونشر القوائم المالية المرحلية وذلك لتحديد ما إذا كانت هذه القوائم في حاجة لعمل تعديلات هامة أو مؤثره عليها لكي تتمشي مع معايير المحاسبية والقوانين واللوائح السارية ذات الصلة، وتوصيل نتائج الفحص الي مستخدمي هذه القوائم، (الرملي، ٢٠٠٣، ص: ١٢٢).

كما عرفها الباحث (درويش، ٢٠١٢، ص: ١٠٣) بأنه اختبارات محدودة ينفذها المراجع لخارجي على القوائم المالية المرحلية من خلال القيام بالإجراءات الاستفسار والفحص التحليلي، بهدف تحديد ما إذا كانت هناك تعديلات هامة يجب إدخالها على القوائم المالية المرحلية لتتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

٢/١/٢ أهمية واهداف فحص القوائم المالية المرحلية:-

تتبع أهمية إعداد وفحص القوائم المالية المرحلية من حاجة الإدارة المستمرة الي مثل هذه المعلومات لمتابعة أداء الشركة أول بأول كما تتبع أهمية الإفصاح عنها أيضا من حاجة المستثمرين للمعلومات الوقتية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، (الحداد، ٢٠٠٩، ص: ١٠٤).

حيث أن الهدف الأساسي من فحص القوائم المالية المرحلية الي عمل تأكيد سلبي بشأن هذه القوائم، وبمعني اخر فانه من خلال إجراءات الاستفسارات والفحص التحليلي التي يتبعها المراجع الخارجي، عند فحص القوائم المالية المرحلية، سوف يحدد ما اذا كانت هناك حاجة لإجراء تعديلات جوهرية على هذه القوائم لكي تتمشي مع معايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، (نصر، ٢٠٠١، ص: ٣٣٢).

٣/١/٢ الحاجة الي فحص القوائم المالية المرحلية:-

ترتبط الحاجة الي فحص القوائم المالية المرحلية بإمكانية اعتماد أصحاب المصلحة في الشركات على المحتوي المعلومات لتلك القوائم لأغراض إيجاد القرارات وضبط ومراقبة أداء هذه الشركات علي النحو التالي، (علي وشحاته، ٢٠١٦، ص: ٢٣٩- ٢٤٣):-

- حاجة مستخدمي القوائم المالية المرحلية لتلك القوائم.
- حاجة الإدارة لفحص القوائم المالية المرحلية.
- حاجة المقرضين والدائنين لفحص القوائم المالية المرحلية.
- حاجة محللو الاستثمار لفحص القوائم المالية المرحلية.
- حاجة المساهمين لفحص القوائم المالية المرحلية.
- الالتزام المهني لفحص القوائم المالية المرحلية.

٤/١/٢ العوامل المؤثرة في فحص القوائم المالية المرحلية:-

حدد الإرشاد رقم (٣٦) الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA مجموعة من العوامل التي تؤثر عي فحص القوائم المالية المرحلية، وبالتالي يجب على المراجع أن يأخذها في الحسبان عند قيامة بفحص تلك القوائم ، ومن أهمها:- (الرملي، ٢٠٠٣، ص: ١٢٢-١٢٣)

- مدي إلمام المراجع بالنظام المحاسبي للعميل.
- مدي إلمام المراجع بمواطن ضعف هيكل الرقابة الداخلية للعميل.
- مدي إلمام المراجع بالمتغيرات في طبيعة وحجم نشاط العميل قبل الاندماج أو التخلص من بعض قطاعات الأعمال، و صدور مبادي وتعليمات محاسبية جديدة خلال الفترة المالية التي تخصصها البيانات أو المعلومات المرحلية موضع الفحص.
- الاحتفاظ بسجلات محاسبية في عدد من المواقع المختلفة، والذي يتطلب أن يكون الفحص في عدة مواقع تشمل على المركز الرئيس للشركة وكذلك مواقع أخرى.

٥/١/٢ الشروط التي يجب توفيرها في إجراءات الفحص:-

أكد المعيار الدولي للفحص المحدود في البند رقم (١٨) على دور المراجع الخارجي في تحديد طبيعة إجراءات الفحص، وبناء عليه تم وضع عدة شروط يجب أن تتوافر في إجراءات فحص القوائم المالية المرحلية، (أبو الخير، ٢٠٠٢، ص: ٣٢١):-

- الشرط الأول: يجب أن يضيف الإجراء معرفه إضافية للمراجع عن طبيعة نشاط الشركة.

- **الشرط الثاني:** يجب أن يترتب على الإجراء وفره في المعلومات التي تساعد المراجع على تعين التقلبات الغير المتوقعة في القيم المالية وتحديد الأساليب المحتملة لها والحكم على سبب معين لهذه التقلبات.

- **الشرط الثالث:** يجب أن يكون تكلفة تطبيق الإجراءات منخفضة نسبياً، وهذا الشرط أساسيا حتي لا يلجأ المراجع الي إجراءات تضيق قدر منخفض من المعلومات في الوقت التي يقدم فيه تأكيد مرتفع وتكلفه عالية لا يبررها هدف وطبيعة الفحص المعد.

٦/١/٢ دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية:-

يرجع دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية، لأهمية في إعداد تقرير بنتيجة هذا الفحص الذي يؤدي الي دعم الثقة في القوائم ، حيث يؤكد المراجع على التزام الشركة في هذه الحالة بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي السليم في تلك القوائم المالية المرحلية وبانها خالية من التحريفات الجوهرية، ويترتب على ذلك زيادة منفعة المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدمي تلك القوائم، خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية وذلك لمساعدتهم على التنبؤ باستمرار الأرباح وعوائد الأسهم، (سكيك، ٢٠١٠، ص: ٢٢).

ثانيا: الأساليب الفعلية والإجراءات التي يمكن استخدامها في الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية:-

نظرا لأهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية ولتوفير المصدقية لهذه المعلومات تنص البيانات الصادرة عن الهيئات المعنية بإصدار هذه القوائم على ضرورة أن يتم التصديق عليها أو فحصها بواسطة مراجع خارجي، (سيدي و داود، ٢٠١١، ص: ١٩٣).

١/٢/٢ الإجراءات التي يمكن استخدامها في الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية:-

أنواع الإجراءات التي يمكن استخدامها في الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية وفقا لما يلي، (العبدلي، ٢٠١١، ص: ٤١-٣٧):-

- مقارنة بيانات العميل مع بيانات الشركة الذي يعمل فيها.
- مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في المراحل السابقة.
- مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع.
- مقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل.
- مقارنة بيانات الشركة محل الفحص مع النتائج باستخدام بيانات غير مالية.

٢/٢/٢ استخدام الاساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية:-

ظهرت الحاجة الي توفير أدوات تنبؤيه قصيرة الأجل لأسعار الأسهم في المستقبل القريب من خلال استخدام نماذج حديثة أثناء القيام بإجراء عملية الفحص للقوائم المرحلية والتي تقوم بإجراء بعض التحليلات عن طريق العديد من الأساليب لإحصائية والتي يمكن استخدامها في هذا المجال وتجعل الأسعار المتنبأ بها حاسمة لقرارات المستثمرين وتضمن لهم تحقيق الحد الأعلى من المزايا والفوائد المتعلقة بالقرارات عن طريق استخدام الاساليب الكمية التي تضيف فائد كبير في مجال الفحص المالي، (طافية، ٢٠٠٤، ص: ١١٠).

وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لتنفيذ هذه الأساليب باستخدام المقاييس النقدية أو الكمية أو النسبية وذلك من خلال المعلومات المالية للشركة، وقد تم تصنيف هذه الأساليب الي ثلاثة مستويات، (سهام، ٢٠١٥، ص: ٥٣):-

- أساليب التحليلية الوصفية (غير كمية):- التوقعات/الاستفسار/مراجعة المعلومات الخارجية مراجعة المعلومات الداخلية.
- أساليب التحليلية الكمية البسيطة:- تحليل النسب المالية/ تحليل الاتجاه / التحليل الأفقي/ التحليل الرأسي
- أساليب التحليلية الكمية المتطورة:- تحليل الانحدار- تحليل الانحدار البسيط - تحليل الانحدار المتعدد /تحليل السلاسل الزمنية/نموذج التخطيط المالي/نموذج المراجعة النقدي.

٣/٢/٢ استخدام نموذج بوكس وجنيكينز في فحص القوائم المالية المرحلية:-

١/٣/٢/٢ مفهوم نموذج بوكس وجنيكينز:- يعتبر نموذج بوكس وجنيكينز "Box-Jenkins" أحد اساليب السلاسل الزمنية والذي يعد من أهم الاساليب المستخدمة في عملية التنبؤ بالأسعار الاسهم، وتعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم نموذج بوكس وجنيكينز بتعدد آراء الكتاب. حيث عرف بأنه:- " هي مجموعة من النماذج المتكاملة للانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك، **Auto Regressive Integrated Models Moving Average** ويطلق اختصاراً "ARIMA" ويعتمد هذا النموذج على التنبؤ بقيمة البند محل الفحص باستخدام قيم البند في المراحل السابقة، (٤٠٥، p، Reinsel، ٢٠٠٠).

٢/٣/٢/٢ مزايا نموذج بوكس وجنيكينز:-

من مزايا النموذج انه يمد بالطريقة المثلي التي تمكن من تحقيق ما يلي، (الحداد ، ٢٠٠٩، ص: ١٥٠):-

- التعرف على أكثر النماذج ملائمة لتحليل السلسلة التي تستوعب أكثر قدر من التغير في قيمة البند أثناء تطبيق النموذج في عملية فحص القوائم المالية المرحلية.
 - تقدير المعالم التي تصف النموذج الذي يتم التوصل إليه.
 - تشخيص مدى دقة النماذج التي تم تقديرها ودرجة الاعتماد عليها في التنبؤ بقيم التغير في جوهر البنود محل الفحص ومدى انعكاسها بشكل إيجابي أم سلبي على الاسعار الاسهم في بيئة الاعمال المحاسبية.
- ٣/٣/٢/٢ مبررات استخدام نموذج بوكس وجنيكينز في فحص القوائم المالية المرحلية:-

يوجد العيد من الاسباب التي تدعو الي استخدام نموذج (بوكس وجنيكينز) في فحص القوائم المالية المرحلية والتي من تكمن في الاتي(الحداد ،٢٠٠٩، ص: ١٦٠):-

- يمكن هذا النموذج من التنبؤ بقيمة البند محل الفحص شهرياً او ربع سنوي حيث يقتصر استخدامه على العمليات التخطيط والتنبؤ قصير الاجل وهوما يتناسب مع المرحلة التي تعد عنها القوائم المالية.
 - يتميز هذا النموذج بأخذه التغيرات الموسمية والتغيرات المنتظمة في الحسبان. وهذه الميزة تناسب طبيعة قوائم الدخل المرحلية التي تكاد تقترب من التغيرات الموسمية التي تحت بصفة منتظمة.
 - يتميز هذا النموذج بقلة تكاليف إعداده حيث أنه يكتفي بالاعتماد كلية على استخدام متغير واحد وهو المتغير التابع محل الفحص.
- حيث يأخذ نموذج (بوكس وجنيكينز) أحد الاشكال الاتية، (حميدة، ٢٠٠٣، ص: ٢٣٧).

- نموذج الانحدار الذاتي Auto Regressive Model
- نموذج المتوسط المتحرك: Moving Averam
- النموذج المختلط: Mixed Model

المبحث الثالث:- الدراسة الميدانية

اولاً: نبذة مختصرة عن نشأة سوق المال الليبي :-

صدر قرار بنشأ سوق المال الليبي استنادا إلى القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١م بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، حيث نصت المادة ١٠ من القانون أن تتولى اللجنة الشعبية العامة (سابقا) تحديد الجهة التي يسند إليها تأسيس سوق المال في ليبيا، والتي بدورها أسندت اختصاص إنشاء السوق إلى اللجنة الشعبية

العامة للاقتصاد والتجارة و الاستثمار (سابقاً) بموجب قرارها رقم ١٠٥ لسنة ٢٠٠٥م، (المجري، ٢٠١٢، ص٥٣).

على أثر هذا قامت اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد و التجارة و الاستثمار (سابقاً) بوضع مشروع للنظام الأساسي و أحالته إلى اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) والتي أصدرت قرارها رقم ١٣٤ لسنة ٢٠٠٦م بشأن إنشاء سوق المال الليبي على شكل شركة مساهمة برأس مال وقدره (٢٠ مليون دينار ليبي) مقسم إلى مليوني سهم بقيمة اسمية قدر ١٠ دينار للسهم الواحد، (عبدالسلام، ٢٠٠٥، ص:٢٣)

ثانياً: التحليل الميداني للبيانات ونتائج الدراسة:-

بعد ترميز وتفرغ البيانات، تم استخدام الإصدار الثاني والعشرون من البرنامج الإحصائي The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

١/٢/٣: وصف عينة الدراسة.

٢/٢/٣: ثبات وصدق الاستقصاء.

٣/٢/٣: الأهمية النسبية لأسئلة الدراسة.

٤/٢/٣: اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٥/٢/٣: تحليل نتائج اختبارات الفروض.

وتتناول الدراسة كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يلي:

١/٢/٣: وصف عينة الدراسة:-

يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من مجموع الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الليبي، بالإضافة لعدد من المراجعين الخارجيين، حيث تم توزيع ٦٧ استمارة الاستقصاء وتم استرداد ٥٢ استمارة صالحة للدراسة، و ١٥ استمارة تم استبعادها لعدم اكتمال البيانات بيها، وقد تم تطبيق أداة الدراسة (استمارة الاستقصاء) على مجتمع الدراسة الأصلي الذي لم يستطع الباحث الحصول على حجمه الدقيق نظراً للظروف التي تمر بها البلاد، وقد تم الحصول على عدد ٥٢ استمارة استقصاء الصالحة للدراسة.

اسماء الشركات المدرجة في السوق الاوراق المالية منشورات سوق الاوراق

المالية الليبي (دليل المستثمر) لسنة ٢٠١٠م

1 الشركة الليبية للتأمين

2 الشركة المتحدة للتأمين

3 الشركة الصحارى للتأمين

4 سوق الاوراق المالية

- 5 الشركة الليبية للتهيئة والتطوير العمراني
 - 6 الشركة الليبية للتنمية والاستثمار
 - 7 الشركة الليبية للتبغ المساهمة
 - 8 شركة الانماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية
 - 9 شركة الانماء لصناعة المواسير المساهمة
 - 10 شركة الانماء لاستخلاص الزيوت النباتية المساهمة
 - 11 شركة الانماء للأنايبب المساهمة
 - 12 شركة الانماء للأسلاك والكابلات الكهربائية المساهمة
 - 13 شركة الانماء للصناعات الهندسية
 - 14 شركة المطاحن والاعلاف
 - 15 شركة الراحلة للخدمات النفطية
 - 16 شركة الانماء لاستيراد المواد البناء المساهمة
 - 17 شركة الانماء لاستيراد المواد الغذائية
 - 18 شركة المواسير المساهمة
 - 19 شركة أوبا للتطوير والاستثمار السياحي
 - 20 الشركة الاهلية للإسمنت
 - 21 شركة الجبل الاخضر
 - 22 شركة النقاط الخمس للتطوير والاستثمار السياحي
 - 23 شركة الخليج للتطوير والاستثمار السياحي
 - 24 شركة النسر لصناعة الاسمنت المساهمة
 - 25 شركة الاستثمار الوطني
 - 26 شركة التضامن للاستثمار العقاري
 - 27 شركة الواحات للتطوير والاستثمار السياحي
 - 28 شركة الاتحاد الوطني للاستشارات الهندسية
 - 29 مصرف التجاري الوطني
 - 30 مصرف الصحارى
 - 31 مصرف المتوسط
 - 32 مصرف التجارة والتنمية
- حيث تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدارسة ، وذلك بسبب ما تمر به البلاد من ظروف الحرب فإنه لا يمكن الوصول الي كل هذه الشركات، وتم اختيار عينة منها يمكن توصيف حجم العينة الدراسة كالتالي

جدول رقم (١) توزيع قائمة استمارة الاستقصاء

البيان	العدد الكلي لاستمارة الاستقصاء التي تم توزيعها	استمارة تم استبعادها لعدم اكتمال البيانات بيها	استمارات الاستقصاء الصالحة للدراسة
المصرف الصحارى	٨	٣	٥
المصرف التجاري	٧	٢	٥
المصرف المتوسط	٦	٢	٤
شركة تسوق للأوراق المالية	٧	١	٦
الشركة المتحدة للتأمين	٧	٢	٥
الشركة الليبية للتأمين	٦	١	٥
مصرف التجارة والتنمية	٦	٢	٤
نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية	٢٠	٢	١٨
الاجمالي	٦٧	١٥	٥٢

يعرض جدول رقم (٢) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات التنظيمية والديموغرافية ، ويتضح من الجدول ان نسبة 34.6% من إجمالي العينة يعملون فى المصارف الليبية، ونسبة 30.8% من إجمالي العينة يعملون فى شركات التأمين والاوراق المالية الليبية ، ونسبة 34.6% من إجمالي العينة يعملون فى نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية.

جدول رقم (٢) توزيع عينة الدراسة (n = 52)

النسبة %	التكرار	
9.6	5	المصرف الصحارى
9.6	5	المصرف التجارى
7.7	4	مصرف المتوسط
11.5	6	شركة تسوق لاوراق المالية
9.6	5	الشركة المتحدة للتأمين
9.6	5	الشركة الليبية للتأمين

7.7	4	مصرف التجارة والتنمية	
34.6	18	نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية	
34.6	18	مصارف	النشاط
30.8	16	شركات	
34.6	18	نقابات	
65.4	34	المحاسبين والعاملين في الادارات المالية	الوظيفة
34.6	18	المراجعين	

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS .

٢/٢/٣: ثبات وصدق الاستقصاء:-

تم حساب معامل الثبات ألفا كرو نباخ (Alpha) لا داءة الدراسة (استمارة الاستقصاء)، يعرض الجدول رقم (٣) معاملي الثبات والصدق لأسئلة لاستقصاء. وباستعراض الجدول رقم (٣) يتضح أن قيم معامل الثبات مقبولة لجميع المحاور، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء أربعة محاور رئيسية وكل محور يتكون من مجموعة من العبارات تأخذ شكل ليكرت الخماسي، وتراوحت قيمة معامل الثبات بين (0.612) للمحور الثاني" استخدام الأساليب الوصفية وتحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية (0.806) للمحور الأول " أهمية تحسين أداء المراجع الخارجي وفحص القوائم المالية المرحلية ". وتراوحت قيمة معامل الصدق بين (0.782) للمحور الثاني وبين (0.898) للمحور الأول (حيث أن قيمة معامل الصدق هي الجذر التربيعي لقيم معامل الثبات) وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لتحقيق أهداف الدراسة ويمكن الاعتماد عليها في تعميم المخرجات على المجتمع ككل.

جدول رقم (٣) معاملي الثبات والصدق لاستمارة الاستقصاء

المحور	البيان	معامل الثبات (Alpha)*	معامل الصدق
الأول	أهمية تحسين دور المراجع الخارجي وفحص القوائم المالية المرحلية	0.806	0.898
الثاني	استخدام الأساليب الوصفية وتحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية	0.612	0.782
الثالث	استخدام الأساليب الكمية وتحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية	0.706	0.840
الرابع	الحاجة لتطوير دور المراجع الخارجي واستخدام نموذج بوكس وجينكنيز لتوفير أدله كافية وملاءمة لفحص القوائم المالية المرحلية	0.744	0.863

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS .

٣/٢/٣: الأهمية النسبية لأسئلة الدراسة:-

يعرض جدول رقم (٤) الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة حول أهمية تحسين أداء المراجع الخارجي وفحص القوائم المالية المرحلية، ويتضح من الجدول ارتفاع الأهمية النسبية للعنصرين "يعد استخدام الإجراءات التحليلية الازمة فى عملية فحص يعتبر قرينة هامة لتحسن وتطوير دور المراجع الخارجي فى فحص القوائم المالية المرحلية، تؤثر استخدام المعايير عند فحص القوائم المرحلية فى تحسين، اداء المراجع الخارجي لفهم أداء الشركة وبيئتها الداخلية لتقييم الأخطاء المادية" بأهمية نسبية (83.46%) مما يدل على أن معظم الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشده وتميل الى ان تكون موافق، ويمكن ترتيب أهم العناصر طبقا لمعيار الأهمية النسبية كما يلي:

- يعد استخدام الإجراءات التحليلية الازمة فى عملية فحص يعتبر قرينة هامة لتحسن وتطوير أداء المراجع الخارجي فى فحص القوائم المالية المرحلية.
- تؤثر استخدام المعايير عند فحص القوائم المرحلية فى تحسين اداء المراجع الخارجي لفهم أداء الشركة وبيئتها الداخلية لتقييم الأخطاء المادية.
- يعد استخدام أسلوب الاستفسارات لتحسين أداء عمل المراجع الخارجي فى فحص القوائم المرحلية.

جدول رقم (٤)

الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة حول أهمية تحسين دور المراجع الخارجي وفحص القوائم المالية المرحلية

الأهمية النسبية %	العناصر
83.46	يعد استخدام الإجراءات التحليلية الازمة فى عملية فحص يعتبر قرينة هامة لتحسن وتطوير أداء المراجع الخارجي فى فحص القوائم المالية المرحلية
83.46	تؤثر استخدام المعايير عند فحص القوائم المرحلية فى تحسين اداء المراجع الخارجي لفهم أداء الشركة وبيئتها الداخلية لتقييم الأخطاء المادية
82.69	يعد استخدام أسلوب الاستفسارات لتحسين أداء عمل المراجع الخارجي فى فحص القوائم المرحلية
82.31	يعتبر الاعتماد على الاساليب الكمية فى فحص القوائم المرحلية عند تطبيق إجراءات الفحص الازمة لتحديد مواطن الضعف والقوة فى القوائم المالية المرحلية

80.77	يوجد نقص في الاساليب المستخدمة حالياً في الفحص وعلية لتحسين عمل المراجع الخارجي في تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن لعملية الفحص عند قيامه بأساليب التحليلية المتقدمة.
80.38	تساعد إجراءات الفحص التحليلي في التعرف علي مواطن الضعف والقوة للشركة مما يساعد المراجع الخارجي علي تحسين عملية الفحص.

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS .

يعرض جدول رقم(٥) الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة حول استخدام الأساليب الوصفية وتحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية، ويتضح من الجدول ارتفاع الأهمية النسبية للعنصر (تعد استخدام الاساليب الوصفية في الفحص لتساعد المراجع الخارجي في فهم طبيعة أعمال الشركة وتخطيط للفحص بناء علي ذلك). بأهمية نسبية (83.04%) مما يدل على أن معظم الآراء تتراوح محايد وموافق وتميل الى ان تكون موافق، ويمكن ترتيب أهم العناصر طبقاً لمعيار الأهمية النسبية كما يلي:

- تعد استخدام الاساليب الوصفية في الفحص لتساعد المراجع الخارجي في فهم طبيعة أعمال الشركة وتخطيط للفحص بناء علي ذلك.
- معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام المراجعة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة، لها تأثير على الفحص القوائم المرحلية.

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة حول استخدام الأساليب الوصفية وتحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية

الأهمية النسبية %	العناصر
76.54	تعتبر الاساليب الوصفية من الاساليب التي تمكن المراجع الخارجي من الاعتماد عليها عند فحص القوائم المالية المرحلية.
83.08	تعد استخدام الاساليب الوصفية في الفحص لتساعد المراجع الخارجي في فهم طبيعة أعمال الشركة وتخطيط للفحص بناء علي ذلك.
75.00	يعتبر استخدام أسلوب الاستفسارات في تحسين أداء عمل المراجع الخارجي عند فحص القوائم المرحلية.

78.08	معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام المراجعة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة، لها تأثير على الفحص القوائم المرحلية.
-------	--

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS .

يعرض جدول رقم (٦) الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة حول استخدام الأساليب الكمية وتحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية، ويتضح من الجدول ارتفاع الأهمية النسبية للعنصر [يمكن استخدام تحليل السلاسل الزمنية] (أحدي الاساليب الكمية) من إخضاع عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية للفحص ومن ثم التنبؤ بقيمته]. بأهمية نسبية (91.54%) مما يدل على أن معظم الآراء تتراوح موافق وموافق بشدة وتميل الى ان تكون موافق بشدة، ، ويمكن ترتيب أهم العناصر طبقاً لمعيار الأهمية النسبية كما يلي:

- يمكن استخدام تحليل السلاسل الزمنية (أحدي الاساليب الكمية) من إخضاع عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية للفحص ومن ثم التنبؤ بقيمته.
- يعد استخدام الاساليب الكمية من الاساليب الموضوعية التي تقيد المراجع الخارجي القائم بالفحص في الحكم علي قدرة الشركة علي استمرارها.
- تساعد الاساليب الكمية في التعرف علي الضعف والقوة بالقوائم المالية المرحلية مما يساعد المراجع الخارجي علي تحسين عملية الفحص.

جدول رقم (٦)

الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة حول استخدام الأساليب الكمية وتحسين أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية

الأهمية النسبية %	العناصر
85.77	تساهم الاساليب الكمية في تحسين أداء المراجع الخارجي لفحص القوائم المالية المرحلية.
88.46	يعد استخدام الاساليب الكمية من الاساليب الموضوعية التي تقيد المراجع الخارجي القائم بالفحص في الحكم علي قدرة الشركة علي استمرارها.
88.46	تساعد الاساليب الكمية في التعرف علي الضعف والقوة بالقوائم المالية المرحلية مما يساعد المراجع الخارجي علي تحسين عملية الفحص.
86.54	يمكن استخدام اسلوب تحليل الانحدار (أحدي الاساليب الكمية) من توفير الوقت والجهد البشري أثناء الفحص.

87.69	يفيد استخدام نموذج التدفق النقدي (أحدي الاساليب الكمية) في التنبؤ بالقيم الحقيقية المرتبطة بالنشاط العادي للشركة.
91.54	يمكن استخدام تحليل السلاسل الزمنية (أحدي الاساليب الكمية) من إخضاع عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية للفحص ومن ثم التنبؤ بقيمته.

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS .

يعرض جدول رقم (٧) الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة حول استخدام نموذج بوكس وجينكينز لتوفير أدله كافية وملاءمة في فحص القوائم المالية المرحلية، ويتضح من الجدول ارتفاع الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة حول العنصر (يتميز نموذج (بوكس وجينكينز) بتوفير الدقة المطلوبة في مجال التنبؤ بالأرباح وتقييم الاسهم في سوق الاوراق المالية). بأهمية نسبية (86.92%) مما يدل على أن معظم الآراء تتراوح موافق وموافق بشدة وتميل الى ان تكون موافق، ويمكن ترتيب أهم العناصر طبقاً لمعيار الأهمية النسبية كما يلي:

- يتميز نموذج (بوكس وجينكينز) بتوفير الدقة المطلوبة في مجال التنبؤ بالأرباح وتقييم الاسهم في سوق الاوراق المالية
- يسمح استخدام نموذج (بوكس وجينكينز) في فحص القوائم بتحديد نقاط الضعف التي تستلزم فحصاً إضافياً.

جدول رقم (٧)

الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة حول استخدام نموذج بوكس وجينكينز لتوفير أدله كافية وملاءمة في فحص القوائم المالية المرحلية

الأهمية النسبية %	العناصر
85.77	يعتبر نموذج (بوكس وجينكينز) من الاساليب الملائمة التي تمكن من التنبؤ بقيمة البند اثناء عملية الفحص.
85.38	يؤدي استخدام نموذج (بوكس وجينكينز) الي تدعيم إجراءات فحص القوائم المالية المرحلية.
86.15	يسمح استخدام نموذج (بوكس وجينكينز) في فحص القوائم بتحديد نقاط الضعف التي تستلزم فحصاً إضافياً.
86.92	يتميز نموذج (بوكس وجينكينز) بتوفير الدقة المطلوبة في مجال التنبؤ بالأرباح وتقييم الاسهم في سوق الاوراق المالية
84.23	يوفر استخدام نموذج (بوكس وجينكينز) الموضوعية والفاعلية عند فحص بنود القوائم المالية المرحلية.

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS .
 ٤/٢/٣: اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:-
 باستخدام الانحدار المتعدد لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تبين
 ما يلي :

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.675 ^a	.455	.409	.369

قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات = ٠.٦٧٥ .

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.359	4	1.340	9.824	.000 ^a
	Residual	6.410	47	.136		
	Total	11.769	51			

قيمة (F) = ٩.٨٢٤ وهي دالة إحصائية مما يؤكد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، ولبيان أي منها بالتفصيل يؤثر من خلال الجدول التالي :

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.763-	1.018		-1.732-	.090
	نموذج بوكس	.124	.023	.608	5.305	.000
	الكمية	.074	.028	.295	2.597	.013
	الوصفية	-.040-	.021	-.220-	-1.889-	.065
	الأهمية	-.004-	.029	-.015-	-.140-	.889

المتغير المستقل استخدام نموذج بوكس وجينكينز يؤثر على أداء المراجع حيث أن
 قيمة t=5.305
 المتغير المستقل استخدام الأساليب الكمية يؤثر على أداء المراجع حيث أن قيمة
 t=2.597

المتغير المستقل استخدام الأساليب الوصفية لا يؤثر على أداء المراجع حيث أن قيمة
 $t=1.889$
المتغير المستقل أهمية تحسين أداء المراجع لا يؤثر على أداء المراجع حيث أن قيمة
 $t=0.140$

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

تحقيقاً لأهداف الدراسة التي تم إجرائها على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية، وتم من خلالها التوصل إلى مجموعة من النتائج:-

أ/ النتائج النظرية:-

- ١- تزيد الحاجة الي القوائم المالية المرحلية مع تطور سوق الاوراق المالية الليبية والحاجة الي معلومات في التوقيت المناسب.
- ٢- يؤدي فحص القوائم المالية المرحلية الي زيادة الثقة في القوائم المالية المرحلية المقدمة من الادارة.
- ٣- تزيد الحاجة الي احدث تغير في الاساليب والاجراءات التي يعتمد عليها بجانب الاستفسار.
- ٤- يعد استخدم الإجراءات التحليلية اللازمة في عملية فحص يعتبر قرينة هامة لتحسن وتطوير أداء المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية.
- ٥- تؤثر استخدام المعايير عند فحص القوائم المرحلية في تحسين اداء المراجع الخارجي لفهم أداء الشركة وبيئتها الداخلية لتقييم الأخطاء المادية.
- ٦- يعد استخدام الاساليب الكمية اداة هامة لتحسين فحص القوائم المالية المرحلية.
- ٧- تساعد الاساليب الكمية في التعرف علي الضعف والقوة بالقوائم المالية المرحلية مما تحسن عمل المراجع الخارجي في الفحص.
- ٨- يتميز نموذج (بوكس وجينكينز) بتوفير الدقة المطلوبة في مجال التنبؤ بالأرباح وتقييم الاسهم في سوق الاوراق المالية.

ب/ النتائج الميدانية:-

- ١- يوجد ارتباط معنوي بين أهمية تحسين أداء المراجع علي فحص القوائم المالية المرحلية حيث أن تباين انه لا يوجد تأثير معنوي لأهمية تحسين أداء المراجع علي فحص القوائم المالية المرحلية عند استخدام الانحدار المتعدد، وذلك عند استخدام اختبار كروسكال واليز والإحصاء الوصفي (الانحراف المعياري والوسط الحسابي)، حيث تبين أنه استخدام الإجراءات التحليلية

اللازمة في عملية فحص يعتبر قرينة هامة لتحسن هو الأعلى تأثير، ويليه أسلوب الاستفسارات لتحسين أداء عمل المراجع الخارجي في فحص القوائم المرحلي، وأخير استخدام المعايير عند فحص القوائم المرحلية في تحسين أداء المراجع الخارجي، مما سبق يتضح صحة الفرض الأول بالنسبة للنشاط. ولا يمكن الجزم بصحة الفرض او صحة الفرض البديل بالنسبة للوظيفة.

٢- يوجد ارتباط معنوي بين استخدام الاساليب الوصفية على أداء المراجع حيث أن تباين انه لا يوجد تأثير معنوي لأهمية استخدام الاساليب الوصفية على أداء المراجع عند استخدام الانحدار المتعدد، وذلك عند استخدام اختبار كروسكال واليز والإحصاء الوصفي (الانحراف المعياري والوسط الحسابي)، حيث تبين أن عند استخدام الاساليب الوصفية تمكن المراجع الخارجي من الاعتماد عليها عند فحص القوائم المالية المرحلية هو الأعلى تأثير، ويليه استخدام الاساليب الوصفية في فحص تساعد المراجع الخارجي في فهم طبيعة أعمال الشركة، مما سبق يتضح صحة الفرض الثاني حسب النشاط والوظيفة.

٣- يوجد ارتباط معنوي بين استخدام الاساليب الكمية على أداء المراجع حيث أن تباين انه يوجد تأثير معنوي لأهمية استخدام الاساليب الكمية على أداء المراجع عند استخدام الانحدار المتعدد، حيث أن عند استخدام اختبار كروسكال واليز والإحصاء الوصفي (الانحراف المعياري والوسط الحسابي)، تبين أنه تساهم الاساليب الكمية في تحسين أداء المراجع الخارجي لفحص القوائم المالية المرحلية هو الأعلى تأثير، ويليه استخدام الاساليب الكمية تساعد في التعرف على الضعف والقوة بالقوائم المالية المرحلية لتحسين عملية الفحص، وأخير عند استخدام تحليل السلاسل الزمنية (أحدي الاساليب الكمية) من إخضاع عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية للفحص ومن ثم التنبؤ بقيمته، حيث تبين مما سبق يتضح صحة الفرض الثالث حسب النشاط والوظيفة.

٤- يوجد ارتباط معنوي بين استخدام نموذج بوكس وجينكينز على أداء المراجع حيث أن تباين انه يوجد تأثير معنوي استخدام نموذج بوكس وجينكينز يؤثر على أداء المراجع عند استخدام الانحدار المتعدد، حيث أن عند استخدام اختبار كروسكال واليز والإحصاء الوصفي (الانحراف المعياري والوسط الحسابي)، تبين أن استخدام نموذج (بوكس وجينكينز) في فحص القوائم

بتحديد نقاط الضعف التي تستلزم فحصاً إضافياً هو الأعلى تأثيراً، ويليه استخدام نموذج (بوكس وجينكينز) تدعم إجراءات فحص القوائم المالية المرحلية بتوفير الدقة المطلوبة في مجال التنبؤ بالأرباح وتقييم الاسهم في سوق الأوراق المالية، حيث تبين مما سبق يتضح صحة الفرض الرابع حسب النشاط والوظيفة.

ثانياً: التوصيات

- بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يلي:
- ١- تزايد الاهتمام بإعداد القوائم المالية المرحلية وفقاً للمدخل المشترك عند إعداد القوائم المرحلية
 - ٢- ضرورة إلمام المراجع الخارجي بأوجه القصور في الأساليب فحص القوائم المالية المرحلية ومحاولة معالجتها عملياً.
 - ٣- الاتجاه نحو استخدام الأساليب الكمية بجانب الأساليب الوصفية لزيادة مصداقية فحص القوائم المالية المرحلية.
 - ٤- حث الجهات الحكومية ومكاتب المراجعة الخاصة على استخدام الأساليب الكمية وبصفة خاصة نموذج بوكس وجينكينز في فحص القوائم المالية المرحلية.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

أولاً: كتب

- 1- أبو المكارم، وصفي عبدالفتاح؛ ٢٠٠٢، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- 2- الناغي، محمود السيد؛ ٢٠٠٢، "دراسات في نظرية المحاسبة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
- 3- الليثي، فؤاد محمد؛ ٢٠٠٣، "نظرية المحاسبة- مدخل المعاصر"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر
- 4- علي، عبدالوهاب نصر؛ شحاتة، شحاتة السيد؛ ٢٠١٦، "المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة"، دار التعليم الجامعي.
- 5- نصر ، عبدالوهاب علي؛ ٢٠١٤، "خدمات مراقب الحسابات لسوق المال المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية-الجزء الثاني"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
- 6- محمد، سمير كامل، راشد، محمد ابراهيم؛ ٢٠١٣، "دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية - المراجعة في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني- خدمات التأكيد المهني في ظل التجارة الإلكترونية- الفحص الخاص- الفحص المحدود"، دار التعليم الجامعي.

ثانياً: الدوريات

- 7- أبو خير، مدثر طه؛ ٢٠٠٢، "تكامل معلومات الفحص التحليلي، معلومات الفحص الأخرى ، معرفة المراجع في التقرير عن القوائم المالية الفترية تحليل نظري وتجربة ميدانية"، مجلة التجارة والتمويل ، جامعة طنطا، ع ١.
- 8- أبو فائد، عبدالرزاق المبروك؛ السنتير، محمود علي؛ ٢٠١٤، "مدى إمكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته، ع ١.
- 9- الصيغ، عبدالحميد مانع؛ بامشمسوس، عبدالله احمد؛ حنش، حسان حسن؛ ٢٠١٦، "أهمية القوائم المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في جمهورية اليمن -دراسة ميدانية"، مجلة رماح للبحوث والدراسات ،مركز البحث وتطوير الموارد البشرية الأردن، ع ١٨.
- 10- الرملي، محمد أحمد؛ ٢٠٠٣، "مدخل مقترح لمراجعة القوائم المالية الفترية- دراسة اختبارية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي، ع ١٧، ج يونيه.
- 11- رياض ، عماد محمد احمد ؛ ٢٠٠٧، "الاتجاهات الحديثة لفحص القوائم المالية البيئية-دراسة تحليلية مقارنة لمعايير فحص القوائم المالية البيئية المصرية والدولية والأمريكية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة ، ع ٦٩، ج ١.

- ١٢- أكبر، يونس عباس؛ عواد، سعد سليمان؛ خضير، محمد حسن؛ ٢٠١١ "نطاق ومسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة التقارير المالية المرحلية دراسة تحليلية للمعايير المحاسبية والتدقيقية المعتمدة"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، جامعة المستنصرية، ٣١ع.
- ١٣- الرملي، محمد أحمد؛ ٢٠٠٣، "مدخل مقترح لمراجعة القوائم المالية الفترية- دراسة اختبارية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ١٧ع، مج ١٧، ج يونيه.
- ١٤- حميدة، صفوات؛ ٢٠٠٣، "استخدام السلال الزمنية في التحليل معدلات خسائر محفضه التأمينات العامة في الشركات التامين المصرية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٤٤ع، ج ٢٧.
- ١٥- درويش، عبد الناصر محمد سيد؛ ٢٠١٢، "إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة-دراسة تطبيقية على البنوك وشركات، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٤ع، ج ٣٦.
- ١٦- سلطان، أياد شاكر؛ عمر، هاشم عثمان؛ أمين، عبد القادر حمة؛ ٢٠١٣، "القوائم المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والإفصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (34) دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية الأهلية"، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة كركوك، مج 3، ١٤ع.
- ١٧- سيدي، عمر؛ داود، خديجة أحمد، ٢٠١١، " دور الاساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية- دراسة ميدانية في المكاتب المراجعة في الساحل السوري"، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة تشرين، م ٣٣، ٢٤ع.
- ١٨- طاقية، البيومي عوض؛ ٢٠٠٤، "المقارنة بين نموذج الانحدار الديناميكي ونماذج السلاسل الزمنية لبوس وجنكيز في التنبؤ بالتطبيق على أسعار الأسهم في البورصة المصرية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٤ع، ج ١٨.
- ١٩- زلوم، نضال عمر؛ العبادي، هيثم ممدوح؛ هاشم، فراس نائل؛ ٢٠١٤، "دعم الرأي المهني للمدقق باستخدام تقنيات البحث عن البيانات في التنبؤ بوجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية"، **المجلة الأردنية في أداره الأعمال**، م ١٠، ٢٤ع.
- ٢٠- عوض، أمال محمد؛ ٢٠١١، "تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات واثرها على تكلفة راس المال"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ع، ج ١، ديسمبر.
- ٢١- على، عبدالوهاب نصر؛ ٢٠٠٠، (مدي اللمام ووفاء مراقبي الحسابات في مصر بالمتطلبات المهنية للفحص المحدود)، **مجلة التجارة والتمويل**، جامعة طنطا، ١٤ع.
- ٢٢- غزال، حسين عبدالله؛ زناتي، فارس محمد؛ ٢٠١٥، "استخدام الأساليب الكمية في تطوير الفحص الضريبي في جمهورية مصر العربية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، يونيو، ٢٤ع.
- ٢٣- موسى، على محمد؛ ٢٠١٣، "إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، **المجلة الجامعة**، جامعة الزاوية، م ٢، ١٥ع.

ثالثاً: الرسائل

- ٢٤- إبراهيم، ماجدة متولي محمد؛ ٢٠٠٠، "استخدام الأساليب الكمية في تدعيم إجراءات فحص القوائم المالية الفترية - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ٢٥- أحمد، عماد محمد رياض؛ ٢٠٠٧، "أطار مقترح لفحص القوائم المالية البيئية وفقا لمعايير المراجعة الدولية واثر ذلك على متخذي قرارات الاستثماري في سوق الأوراق المالية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.
- ٢٦- الحداد، فيصل عبدالسلام؛ ٢٠٠٩، "دراسة الاتجاهات الحديثة لفحص القوائم المالية الدورية و القطاعية و انعكاساتها على أسعار الأسهم دراسة ميدانية على الشركة العربية للاستثمار الخارجية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية.
- ٢٧- الحلو، شيرين مصطفى؛ ٢٠١٢، "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية دراسة -تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.
- ٢٨- العبدلي، ساري حامد، ٢٠١١، "أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين- دراسة ميدانية في وزارة المالية في دولة الكويت"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن.
- ٢٩- المجبري، فاطمة على مصباح؛ ٢٠١٢، "قدرة الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية"، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن.
- ٣٠- المزوري، عادل عبدالقادر مصطفى؛ ٢٠١٥، "قياس مستوي التمثيل الصادق للتقارير المالية المرحلية في إطار المعايير المحاسبية -دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- ٣١- باعكضة، رواء عبدالرزاق؛ ٢٠١٢، "أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم-دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة.
- ٣٢- سهام، كردودي؛ ٢٠١٥، "دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات -دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- ٣٣- سكيك، طارق فايز؛ ٢٠١٠، "اثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق فلسطين للأوراق المالية" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
- ٣٤- فتحي، نرمين محمد؛ ٢٠٠٦، "قياس مدي تأثير قدرة مراقبي الحسابات على القيام بالمتطلبات المهنة لفحص القوائم المالية المرحلية -دراسة تحليلية ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

مراجع أخرى:

- ٣٥- الخطيب، خالد؛ ٢٠٠٩، "دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعيار رقم ٣٤ التقارير المالية المرحلية" الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، جامعة دمشق، تشرين الثاني.

- ٣٦- عبدالسلام، محمد سليمان؛ ٢٠٠٥، "إنشاء سوق المال والتجربة المصرفية"، الإدارة الامة للدراسات الاقتصادية والاستثمار، طرابلس، ليبيا.
- ٣٧- نور الدين، أحمد قايد؛ الهام، بروية؛ ٢٠١٣، "استخدام الاساليب الكمية في المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد قرار المراجع"، الملتقى الدولي الاول حول الطرق الكمية في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة والعلوم التسيير، جامعة محمد خضر بسكير -الجزائر .
- ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

Books

- 1- Robu, I .B., 2012"O Perspectiva Financiara Asupra Triunghiului Fraudei: A Financial Perspective Of Fraud Triangle", **Audit Financiar, Anul X.**
- 2- Reinsel, Gregory C,2000., "Finite Sample Forecast Results For Vector Auto Regressive Moving Average Models" , Journal of Forecasting , John . Wiley Sons , Inc , New York, July.

Theses

- 3- Bontaş, C. B.,2007, "Interim Financial Reporting in the Perspective of harmonization of the Romanian Accountancy with the International Financial Reporting Standards", **Constantin Brancoveanu**, University, Pitesti, Romania The Faculty of Management Marketing of Economic Business, Braila, <http://mpru.ub.uni-muenchen.de/16249>.

Researches

- 4- Adiloğlu B., and B. Vuran 2011,"A Multicriterion Decision Support Methodology For Audit Opinions: The Case Of Audit Reports Of Distressed Firms In Turkey", **International Business And Economics Research Journal**, Vol 10, No 12.
- 5- Arabi , K. A .M , 2013,"Predicting Banks' Failure: The Case Of Banking Sector In Sudan For The Period (2002-2009)", **Journal Of Business Studies Quarterly** , Vol 4, No 3. , Pp : 160-172.
- 6- Chan, S, H., Wright, S., 2007, "Feasibility of More Frequent Reporting: A Field Study Informed Survey of In-Company Accounting and IT Professionals, " **Journal Of Information Systems**, Vol. 21, No. 2.
- 7- Darjezi, J. I. Z., and Khansalar, E. ,2013, "Frequency of Financial Reports", **International Journal of Business and Management**, Vol. 8, No. 17.

- 8- Doinea, O., 2008, "The Interim Financial Reporting In The Spirit Of The Ias 34 Norm ", **Annals Of The University Of Petroşani, Economics**, Vol 8, No 1, Pp 157-160.
- 9- Mensah, Y. M., and R. H. Werner, 2008, "The Capital Market Implications of The Frequency of Interim Financial Reporting : An International Analysis", **Review Of Quantitative Finance And Accounting Journal**, Vol 31, Pp: 73 – 103.
- 10- Qabajeh, M. A . , M. M. Hameedat, A. M. Al Shanti, and F. N. Dahmash, , 2012 " The Effect Of Interim Financial Reports Announcement On Stock Returns :Empirical Study On Jordanian Industrial Companies ", **Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business**.
- 11- Tippett, M., 2004," Discussion of Interim Reporting Frequency and Financial Analysts' Expenditures ", **Journal of Business Finance and Accounting**, 31(1)&(2), pp 199-207.

Regulations:

15 - Bontas , C. B., 2007"Interim Financial Reporting in the Perspective of Harmonization of the Romanian Accountancy with the International Financial Reporting Standards", **Romanian within the EU: Opportunities, Requirements and Perspectives. International Conference, Sibiu , .**